

تحرك عاجل

سجن امرأة سعودية بسبب تغريداتها المؤيدة لحقوق المرأة

في 16 نوفمبر/تشرين الثاني 2022، اعتقلت السلطات السعودية مناهل العتيبي البالغة من العمر 29 عامًا. وقد تعرّضت للإخفاء القسري منذ نوفمبر/تشرين الثاني 2023. أُثِّمَت مناهل بمخالفة نظام مكافحة جرائم المعلوماتية بسبب تغريداتها الداعمة لحقوق المرأة، وكذلك نشرها عبر تطبيق سناب شات صوراً لها وهي في السوق بدون ارتداء عباءة. وأحيلت قضيتها من المحكمة الجزائية بالرياض إلى المحكمة الجزائية المتخصصة، التي أنشئت للنظر في القضايا المتعلقة بجرائم الإرهاب. وتُعرف المحكمة الجزائية المتخصصة بإجراء محاكمات فادحة الجور وإصدار أحكام قاسية، بما في ذلك أحكام الإعدام، بحق الأشخاص الذين يعتبرون عن آرائهم بسلمية عبر الإنترنت. يجب على السلطات السعودية أن تفرج عن مناهل العتيبي فوراً وبدون أي قيد أو شرط وأن تُسقط التهم الموجهة إليها.

بادروا بالتحرك: يُرجى كتابة مناشدة بتعبيركم الخاص أو استخدام نموذج الرسالة أدناه.

وليد بن محمد الصمعاني

وزير العدل

الرياض، المملكة العربية السعودية

الرمز البريدي 11472، صندوق بريد 7775

البريد الإلكتروني: minister-office@moj.gov.sa

معالي الوزير،

تحية طيبة وبعد...

يساورني القلق البالغ بشأن تعرّض مناهل العتيبي للإخفاء القسري على أيدي السلطات السعودية منذ نوفمبر/تشرين الثاني 2023. وتحتجّز مناهل منذ 16 نوفمبر/تشرين الثاني 2022، وعلى الرغم من أن مكان وجودها لا يزال طبي المجهول، فإنها تنتظر حالياً المحاكمة أمام المحكمة الجزائية المتخصصة على خلفية اتهامها بمخالفة نظام مكافحة جرائم المعلوماتية لنشرها تغريدات بوسوم داعمة لحقوق المرأة وكذلك صوراً لها على تطبيق سناب شات وهي ترتدي ملابس "غير محتشمة" في مركز تجاري. وقبل أن يفقد أفراد

أسرتها الاتصال بها بوقت قصير، أخبرتهم أنها تعرّضت للضرب العنيف على يد إحدى نزيلات السجن.

ووفقًا لوثائق المحكمة التي اطلعت عليها منظمة العفو الدولية، اتُهمت مناهل العتيبي بـ"إنتاج وإرسال محتوى فيه مجاهرة بالمعصية وتحريض لأفراد المجتمع والفتيات على استهجان المبادئ الدينية والقيم الاجتماعية والمساس بالنظام العام والآداب العامة وبثه على حسابها على إكس (تويتر سابقًا)"، مخالفةً بذلك نظام مكافحة جرائم المعلوماتية. وتستند التهم الموجهة إليها إلى منشوراتها عبر وسائل التواصل الاجتماعي، والتي كانت "مناهضة للأنظمة والقوانين التي تتعلق بالمرأة"، بطرق تضمنت الدعوة إلى #إسقاط_الولاية. وأشار المدعي العام أيضًا إلى تقريرٍ هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، المعروفة أيضًا بالشرطة الدينية في 2018 و2019، إذ اتهمتها بتشويه سمعة المملكة، والنزول للأسواق بدون ارتداء عباءة، والدعوة لترك الحجاب، وتصوير ذلك ونشره عبر تطبيق سناب شات.

لذا أحثكم على أن تأمروا بالإفراج الفوري وغير المشروط عن مناهل العتيبي، إذ إنها محتجزة لمجرد ممارستها السلمية لحقها في حرية التعبير. وإلى حين ذلك، يجب على السلطات أن تكشف عن مكان وجودها لأسرتها. وأدعوكم أيضًا إلى الكف عن استخدام المحكمة الجزائرية المتخصصة في إخماد نشاط حقوق الإنسان وحرية التعبير على نحو ممنهج، وأدعوكم إلى إلغاء نظامي مكافحة الإرهاب ومكافحة الجرائم المعلوماتية اللذين يُجرّمان المعارضة السلمية، أو إجراء تعديلات جذرية عليهما، وأن تُصدروا قوانين جديدة تتوافق بالكامل مع القانون الدولي لحقوق الإنسان.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام والتقدير،

معلومات إضافية

صرّح ولي العهد الأمير محمد بن سلمان خلال [مقابلة تلفزيونية](#) في مارس/آذار 2018، قبل اعتقال مناهل العتيبي بنحو خمسة أعوام، بأنه "يتعين على النساء، مثل الرجال، ارتداء ملابس محتشمة ومحترمة [...] لكن ذلك لا يعني بالتحديد ارتداء عباءة سوداء أو غطاء رأس أسود. ويرجع القرار للمرأة في تحديد نوع الملابس المحتشمة والمحترمة التي تريد ارتداها".

نظرت المحكمة الجزائرية بالرياض في البداية في قضية مناهل العتيبي. وفي 23 يناير/كانون الثاني 2023، قضت المحكمة الجزائرية أن هذه القضية ليست من اختصاصها للنظر فيها وأحالتها إلى المحكمة الجزائرية المتخصصة في الرياض، عاصمة البلاد. ودأبت المحكمة الجزائرية المتخصصة على استخدام أحكام مبهمة

من نظامي مكافحة الجرائم المعلوماتية ومكافحة الإرهاب، التي تساوي بين التعبير السلمي و"الإرهاب". وقد وثقت منظمة العفو الدولية كيف تشوب انتهاكات حقوق الإنسان كل مرحلة من مراحل الإجراءات القضائية لدى المحكمة الجزائرية المتخصصة.

وتواجه شقيقتا مناهل العتيبي أيضًا تهماً على خلفية أنشطتهما المتعلقة بحقوق المرأة. ففي القضية ذاتها التي رفعتها النيابة العامة ضد مناهل أمام المحكمة الجزائرية بالرياض، اتهم النائب العام شقيقتها فوزية "بقيادة حملة دعائية لتحريض الفتيات السعوديات على استهجان المبادئ الدينية والتمرد على العادات والتقاليد بالمجتمع السعودي" واستخدام وسم "تدعو من خلاله إلى التحرر وإسقاط الولاية". ووُرد في وثيقة المحكمة، التي اطلعت عليها منظمة العفو الدولية، أنه سيصدر أمر منفصل باعتقال فوزية. أما شقيقتها الأخرى مريم، وهي مُنظمة بارزة للحملات المناهضة لولاية الرجل في المملكة، فقد وُجّهت إليها تهم سابقًا وأُحتجزت بسبب نشاطها في مجال حقوق المرأة وهي ممنوعة حاليًا من السفر.

وعلى غرار حالة مناهل العتيبي، حكمت المحكمة الجزائرية المتخصصة مرة أخرى بعد استئناف الحكم، في 25 يناير/كانون الثاني 2023، على سلمى الشهاب، وهي طالبة دكتوراه في جامعة ليدز وأم لطفلين، بالسجن لمدة 27 عامًا، يليها منع من السفر لمدة مماثلة. وأدانت المحكمة الجزائرية المتخصصة سلمى الشهاب بتهم متعلقة بالإرهاب بعد محاكمة فادحة الجور بسبب نشرها تغريدات داعمة لحقوق المرأة.

وبحلول منتصف عام 2021، كان جميع المدافعين عن حقوق الإنسان ونشطاء حقوق المرأة، والصحفيين المستقلين، والكتاب، والنشطاء الآخرين في البلاد تقريبًا إما احتُجزوا تعسّفًا، أو خضعوا لمحاكمات جائرة مُطوّلة - معظمها أمام المحكمة الجزائرية المتخصصة - أو أُفْرِج عنهم بشروط تضمنت المنع من السفر وفرض قيود تعسفية أخرى على ممارسة حقوقهم الأساسية، كحقوقهم في ممارسة نشاطهم السلمي.

وبحلول يناير/كانون الثاني 2024، كانت منظمة العفو الدولية قد وثقت حالات 69 شخصًا لوحقوا قضائيًا بسبب ممارسة حقوقهم في حرية التعبير، وتكوين الجمعيات أو الانضمام إليها، والتجمع السلمي، ومن بينهم مدافعون عن حقوق الإنسان ونشطاء سياسيون سلمييون وصحفيون وشعراء ورجال دين. من بين هؤلاء تعرّض 32 شخصًا للملاحقة القضائية بسبب التعبير السلمي عن آرائهم عبر وسائل التواصل الاجتماعي. وتُدرّك منظمة العفو الدولية أن العدد الحقيقي لهذه الملاحقات القضائية أعلى بكثير من العدد المُعلن على الأرجح.

لغة المخاطبة المُفضّلة: اللغة الإنجليزية والعربية

يمكنكم أيضًا استخدام لغتكم الأم.

يُرجى المبادرة بالتحرّك في أسرع وقت ممكن حتى: 11 أبريل/نيسان 2024
ويُرجى مراجعة مكتب منظمة العفو الدولية في بلدكم، إذا رغبتُم في إرسال المناشدات بعد الموعد النهائي
المحدد.

الاسم وصيغ الإشارة المفضّلة: مناهل العتيبي (صيغ المؤنث)